

Distr.: General  
16 August 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الستون

البند ٥٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*  
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:  
التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التعاون  
الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

## حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

## تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٢٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الستين تقريراً عن الحالة الراهنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويستعرض التقرير الدور المتعاظم لهذا التعاون والفرص والتحديات في عالم أخذ في العولمة. ويقدم لمحة عامة عن التوجهات في ترتيبات التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويتناول إسهام البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الختام، يوصي التقرير باتخاذ إجراءات لتكثيف عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجعلها أكثر اتساقاً ووضوحاً.

\* A/60/150.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	الصفحة
٣	٧-١	أولا - مقدمة
٤	٤٨-٨	ثانيا - حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٤	٣٤-٨	ألف - الترتيبات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية
١٠	٣٩-٣٥	باء - التعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب
١٢	٤٤-٤٠	جيم - تدفقات الاستثمار ورؤوس الأموال
١٣	٤٨-٤٥	دال - التجارة الدولية
١٤	٩٤-٤٩	ثالثا - الاتجاهات والمسائل الآخذة في التطور في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٤	٦٠-٤٩	ألف - البلدان النامية
١٨	٦٦-٦١	باء - البلدان المتقدمة النمو
١٩	٨٢-٦٧	جيم - جهاز الأمم المتحدة الإنمائي
٢٣	٨٨-٨٣	دال - القطاع الخاص
٢٥	٩٤-٨٩	هاء - المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني
٢٦	٩٩-٩٥	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

## أولا - مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير الحالة الراهنة للتعاون فيما بين البلدان النامية (التعاون فيما بين بلدان الجنوب) ويغطي ما جدّ من تطورات في الفترة التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وهي فترة احتلت فيها البلدان النامية الصدارة في الأداء الاقتصادي في العالم، حيث حققت زيادات واسعة النطاق في حجم تجارتها في الصناعات التحويلية والخدمات والسلع الأساسية وفي قيمتها.

٢ - حظي التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم مكثّف من جانب البلدان النامية والمجتمع الدولي عموماً. ويدل على ذلك عدد القمم والمؤتمرات الهامة التي نظمتها مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز وكيانات أخرى. ومن هذه المؤتمرات قمة آسيا وأفريقيا المعقودة في جاكرتا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب المعقود في الدوحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٣ - وقدمت البلدان المتقدمة النمو أيضاً دعماً قوياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من ذلك مثلاً أن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نظمت، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، اجتماعاً بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء تعاون أوثق بين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان النامية التي تقدم المساعدة لبلدان أخرى من بلدان الجنوب. وأكد قادة مجموعة الثمانية في قمّتهم المعقودة في غلينغلز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤ - وإضافة إلى تعاضد الالتزام السياسي، فإن هذا التفاعل الجديد في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينعكس في التوجه نحو زيادة تدفقات تجارة البلدان النامية واستثماراتها فضلاً عن التعاون في قطاعي النقد والطاقة. وقد عملت التوجهات نحو التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أيضاً على إفساح مجال أوسع للعلاقات فيما بين بلدان الجنوب.

٥ - واتسع أيضاً نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليتجاوز المجالات الاقتصادية والتقنية التقليدية. فمثلاً حثّت مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز على أن يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب جميع جوانب العلاقات الدولية. وشددت أيضاً على الحاجة إلى أن تتجه جهود التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب نحو نفس أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد، الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - ومعالجة المشكلة المتكررة المتمثلة في تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دعا مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب إلى تعزيز صندوق التبرعات الاستثمارية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحدده بوصفه آلية التمويل المتعددة الأطراف الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - وينظر هذا التقرير في التطورات التي جدت في الترتيبات النقدية والمالية والاستثمارية والتجارية فيما بين البلدان النامية، ويقدم لمحة عامة عن التوجهات والقضايا الناشئة. ويتضمن التقرير أيضا عددا من الاستنتاجات والتوصيات، ويستمد معلوماته من إجراءات عدد من المؤتمرات الدولية (انظر الفقرة ٩ أدناه) ومن مختلف التقارير المنشورة والبيانات الرسمية للحكومات والردود الواردة من الدول وكيانات الأمم المتحدة على الاستبيانات التي عممتها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك من عمليات البحث في شبكة الإنترنت.

## ثانيا - حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

### ألف - الترتيبات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية

٨ - تجلّت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتعاظمة في بيانات عدد من الاجتماعات الدولية التي عقدتها البلدان النامية، وهي: (أ) مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور، (شباط/فبراير ٢٠٠٣)؛ (ب) المؤتمر الأول والثاني للمنظمات دون الإقليمية الآسيوية - الأفريقية، المعقودان في باندونغ، إندونيسيا، (تموز/يوليه ٢٠٠٣) ودربان، جنوب أفريقيا، (أب/أغسطس ٢٠٠٤)؛ (ج) الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقدته مجموعة الـ ٧٧ والصين في مراكش، المغرب، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)؛ (د) مؤتمر القمة الثالث لأمریکا الجنوبية المعقود في كونكو، وأياكوتشو، بيرو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)؛ (هـ) المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتجارة والاستثمار، المعقود في الدوحة، قطر، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)؛ (و) مؤتمر قمة آسيا - أفريقيا المعقود في جاكرتا، (نيسان/أبريل ٢٠٠٥)؛ (ز) مؤتمر قمة الجنوب الثاني المعقود في الدوحة، (حزيران/يونيه ٢٠٠٥).

٩ - الاجتماعات ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي عقدتها الأمم المتحدة:

(أ) المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر،

المعقود في ألماتي في آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ وقد أكد على ضرورة أن يتغلب التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مشاكل النقل والنقل العابر التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية؛

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للتجارة والتنمية، المعقود في ساو باولو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الذي مثّل أول اعتراف دولي بالحاجة إلى أن يتاح للبلدان النامية حيز في مجال السياسة العامة لإجراء التعديلات اللازمة في السياسات العامة في عملية دمج اقتصاداتها بالأسواق العالمية؛

(ج) الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بورت لويس، موريشيوس، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقد اعتمد استراتيجية موريشيوس التي أكد فيها الأهمية الحاسمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على جميع مستويات العلاقات الدولية؛

(د) اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي عقدت دورتها الرابعة عشرة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وقامت باستعراض ما جدّ من تطورات على مدى فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وأكدت على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن توصياتها.

١٠ - واكتسبت المبادرات التي أُخذت على نطاق قاري في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجالات التعاون الأقليمي فيما بين البلدان النامية حيوية جديدة مع تعاظم مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. غير أن مستوى الأداء لا يزال متوسطاً إلى حد بعيد. فلا يزال معظم الدول الأفريقية تعاني من حرمان شديد.

١١ - وقد نوّه مشروع الأمم المتحدة للألفية بأهمية التعاون الإقليمي للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. ولأن التمويل المصرفي متاح بوجه عام للمشاريع الإقليمية، فقد أشارت تقديراته إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية اللازمة لبناء هيكل أساسية إقليمية ينبغي أن تزيد من بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١١ بليون دولار في عام ٢٠١٥.

## أفريقيا

١٢ - على الصعيد السياسي، بذلت أفريقيا أفضل الجهود لتحقيق التكامل على النطاق القاري. فجميع بلدان القارة البالغ عددها ٥٣ بلداً، ما عدا المغرب، تنتمي الآن إلى الاتحاد الأفريقي الذي يتجه نحو تكامل تدريجي للكينانات دون الإقليمية في سوق مشتركة على نطاق القارة تضم عدداً من المؤسسات المشتركة.

١٣ - وأجهزة الاتحاد الأفريقي هي: (أ) الجمعية، على مستوى القمة، وتجتمع في دورات عادية مرة في السنة على الأقل؛ (ب) المجلس التنفيذي، على مستوى الوزراء؛ (ج) لجنة الممثلين الدائمين؛ (د) مجلس السلام والأمن المكون من ١٥ عضواً، وقد بدأ العمل في أيار/مايو ٢٠٠٤، ولديه مجلس استشاري من الحكماء؛ (هـ) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المؤلف من ١٥٠ ممثلاً عن المجتمع المدني، وقد بدأ العمل في آذار/مارس ٢٠٠٥؛ (و) برلمان البلدان الأفريقية (الذي عقد أولى دوراته في عام ٢٠٠٤)؛ (ز) لجنة الأعضاء العشرة التي يرأسها حالياً ألفا عمر كوناري، رئيس مالي السابق؛ (ح) محكمة العدل، التي تنتخب الجمعية قضاةها الـ ١١.

١٤ - ونجحت جهود السلام فيما بين بلدان الجنوب في منع نشوب عدد من النزاعات الأفريقية أو حلّها. وفي عام ١٩٩٨، عندما قدم الأمين العام للأمم المتحدة أول تقرير عن أسباب الصراع وعن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، كان ١٤ بلداً تعاني من صراع مسلح أو حرب أهلية وكان ١١ بلداً تمر بأزمة واضطرابات سياسية حادة. ويفيد آخر استكمال لتقرير عام ٢٠٠٤ بأن عدد البلدان الأفريقية التي كانت تعاني من صراع مسلح قد انخفض إلى ستة بلدان، وبأن عدداً قليلاً من البلدان الأفريقية يواجه أزمات سياسية شديدة<sup>(١)</sup>.

١٥ - وساهمت جهود السلام المبذولة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي مساهمة كبيرة في تسوية النزاعات. فقد بعث الاتحاد الأفريقي أول قوة له لحفظ السلام في أيار/مايو ٢٠٠٣، حيث قام بنشر جنود من إثيوبيا وجنوب أفريقيا وموزامبيق في بوروندي. وفي عام ٢٠٠٤ قام بنشر مراقبين للإشراف على تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار في الحرب الأهلية التي اندلعت في إقليم دارفور في السودان، بقوة مؤلفة من ١٥٠ جندياً رواندياً لحمايتهم. ويتوقع إرسال قوة أكبر لحفظ السلام، تابعة للاتحاد الأفريقي. وإذا تحققت التعهدات الدولية بتقديم الدعم، يمكن أن تنمو هذه القوة لتتجاوز ٧ ٠٠٠ من أفراد الجيش والشرطة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وأن تصل إلى ١٢ ٠٠٠ فرد في عام ٢٠٠٦<sup>(٢)</sup>.

١٦ - وتتمثل إحدى المبادرات الهامة بوجه خاص، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتهدف إلى تقييم مجالات تصريف الشؤون السياسية والاقتصادية وتصريف شؤون الشركات ورصدها وتعزيزها واحترام قواعد حقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قُدِّم التقريران الوطنيان لغانا ورواندا في منتدى عُقد في أكرا، وكانت تلك بداية عملية الاستعراض التي قامت بها الدول الأفريقية الأخرى. وقد وافق ٢٣ بلداً أفريقياً، حتى الآن، على المشاركة في عملية استعراض الأقران.

١٧ - وبتوفر إطار عام لاثنتين وعشرين مبادرة إنمائية رئيسية، من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أصبحت الفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والعقبات التي تعترضه أكثر وضوحاً. من ذلك مثلاً أن برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا، الذي تم تناول برنامج تنفيذه في اجتماع وزاري للاتحاد الأفريقي عُقد في أكرا في أيار/مايو ٢٠٠٥، أماط اللثام عن التكاليف الباهظة المترتبة على وجود هياكل أساسية غير ذات كفاءة. فمدفوعات النقل والتأمين، من حيث نسبتها إلى قيمة الصادرات، تمثل ٥٥,٥ في المائة في ملاوي، و ٥١,٨ في المائة في تشاد، و ٤٨,٤ في المائة في رواندا، و ٣٥,٦ في المائة في مالي، و ٣٥,٥ في المائة في أوغندا، و ٣٢,٨ في المائة في جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(٣)</sup>.

١٨ - وتشير التقديرات إلى أن تكلفة تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا، الذي يُعد خطوة بالغة الأهمية في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالحد من الفقر والجوع ستبلغ ١٨ بليون دولار. ولو وضعنا هذا الرقم في المنظور العام، فإنه يمثل ٩٠ في المائة من التكلفة السنوية لواردات أفريقيا من الأغذية.

١٩ - على الرغم من تنوع العقبات التي تعترض سبيل التكامل الإقليمي في أفريقيا، فقد أحرز تقدم ملحوظ في بعض المجالات، فقد حقق الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أوجه تقدم على طريق تحرير التجارة وتيسيرها. وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا بتيسير حركة الأفراد عبر الحدود عن طريق إصدار جوازات سفر إقليمية. وأسفرت المفاوضات التي أجريت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عن توقيع بروتوكول ينشأ بموجبه اتحاد جمركي يضم أعضاء جماعة شرق أفريقيا، وقد بدأ سريانه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وواصلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مد شبكة إقليمية للكهرباء وبناء هياكل أساسية "لممرات التنمية" الإقليمية.

## آسيا

٢٠ - تتمتع آسيا بأسرع الاقتصادات نمواً في العالم. وظلت وثيرة التفاعل فيما بينها تزداد في جميع المجالات، حيث تعمل الحكومات على تيسير إشراك القطاع الخاص بقوة في هذا الصدد.

٢١ - وقد دخل الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بالشبكة الآسيوية للطرق السريعة حيز التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠٠٥، إذ وضع المعايير اللازمة لمد شبكة من الطرق يبلغ طولها ١٤١ ٠٠٠ كيلومتر تربط ٣٢ بلداً وتمتد من شواطئ المحيط الهادئ إلى أوروبا. ويأتي ما نسبته ١٦ في المائة من هذه الشبكة دون المعايير الأدنى التي حددها الاتفاق، وسوف

تتطلب مبلغ ١٨ بليون دولار لرفع مستواها. ويتوقع أن يفتح في عام ٢٠٠٦ باب التوقيع على اتفاق لمد شبكة سكك حديدية لعموم آسيا.

٢٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا اتفاقا عن مستجمعات المياه لإنشاء مجموعة اقتصادية بحلول عام ٢٠٢٠. وأصبحت الصين والهند بعد ذلك بيوم واحد، أول بلدين خارج الرابطة ينضمان إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا التي أنشئت بموجبها الرابطة التي تتخلى عن استعمال القوة. ووقع البلدان إضافة إلى اليابان اتفاقات منفصلة مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتخفيف الحواجز التجارية، بهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة تشمل أكبر اقتصادات آسيا ومعظم شعوبها.

٢٣ - وسيعمل اتفاق للتعاون الاقتصادي الشامل أبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بين جمهورية الهند وجمهورية سنغافورة (ثاني أكبر مستثمر أجنبي في آسيا بعد منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة) على تيسير التجارة والاستثمار وحركة الأشخاص.

٢٤ - وقد زاد التعاون الإقليمي في آسيا في الأشهر الأخيرة. فقد وقعت الصين والهند اتفاقا يهدف إلى تحقيق زيادة سريعة في التجارة عبر حدودهما المشتركة في منطقة الهمالايا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تم توقيع اتفاق يقضي بإنشاء منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا في مؤتمر قمة للأعضاء السبعة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (باكستان، بنغلاديش، بوتان، سري لانكا، ملديف، نيبال، الهند). وسيدخل الاتفاق حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كذلك ووافق قادة الرابطة في عام ٢٠٠٤ على الميثاق الاجتماعي بشأن التدابير اللازمة لمكافحة تمويل الإرهاب، وعلى إنشاء مركز للمراقبة الصحية ونظام للانتشار السريع للاستجابات للحالات الصحية.

٢٥ - واتفق ستة بلدان (بوتان وتايلند وسري لانكا وميانمار ونيبال، والهند) في اجتماع وزاري عقد في تايلند في شباط/فبراير ٢٠٠٤ على إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٧. وستجري الهند دراسة جدوى بشأن إنشاء ميناء بحري عميق في ميانمار ليكون محطة نقل بين جنوب آسيا وجنوب شرقها. وسيكون جزء من الشبكة الآسيوية للطرق السريعة، يبلغ طوله ٦٠٠ ميل، جاهز للاستخدام بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، الأمر الذي سيشجع تسيير رحلات برية لأول مرة، من سواحل ميانمار على المحيط الهادئ إلى شواطئ فييت نام على نفس المحيط.

٢٦ - وشرع الأعضاء الستة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في إنشاء اتحاد جمركي بعد ١٥ عاما من المفاوضات.

٢٧ - وأنشأت منظمة شانغهاي للتعاون، التي تشجع التعاون في مجالات منها المسائل الأمنية والاقتصادية بين الاتحاد الروسي وأوزبكستان والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، هيتين دائمتين في عام ٢٠٠٤: أمانة في بيجينغ، ومركز إقليمي لمكافحة الإرهاب في طشقند. ولمنغوليا والهند مركز مراقب في منظمة شانغهاي للتعاون.

٢٨ - وبالإضافة إلى اتفاقات التعاون الرسمي، شهدت آسيا توسعا في الحوارات والمشاورات الرفيعة المستوى المتعلقة بالشؤون الإقليمية. فلا تزال المعتكفات السنوية التي يعقدها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (أنشئ في عام ١٩٩٤) في اجتذاب عدد ما فتى يتعاظم باطراد من "شركاء الحوار"، وأصبحت الآن تشمل الصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وتحقق لحوار التعاون الآسيوي الذي أطلقته تايلند في عام ٢٠٠٢، بهدف إنشاء مجتمع آسيوي، أن يشرك ٢٨ دولة فيه، في عام ٢٠٠٥، تمثل جميع مناطق القارة. وعمل منتدى بواو من أجل آسيا، منذ عام ٢٠٠٢، على تشجيع الحوار فيما بين الشركاء السياسيين والشركاء من المجتمع المدني والقطاع التجاري.

### أمريكا اللاتينية

٢٩ - أنشئت جماعة دول أمريكا اللاتينية في اجتماع قمة عقد في كوزكو، بيرو، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. والغرض من هذه الجماعة أن تكون منطقة أمريكية جنوبية متكاملة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، وأن تكون لها هويتها الخاصة بها في المنتديات الدولية، ووفقا لخطط وضعت في إطار المبادرة، من أجل تكامل الهياكل الأساسية لأمريكا الجنوبية، سيعمل برنامج إنمائي لامركزي على إنشاء ١٠ محاور للتكامل، لكل منها ٣٢ مشروعا رئيسيا، بميزانية قدرها ٤,٢ بلايين دولار على مدى خمس سنوات<sup>(٤)</sup>

٣٠ - وقد جاء الاتفاق المتعلق بإنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية في أعقاب اتفاق للتجارة الحرة وقع في عام ٢٠٠٤ بين السوق المشتركة للجنوب وتتألف من الأرجنتين وأوروغواي، وباراغواي والبرازيل وشيلي وجماعة الأنديز (إكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا). وسوف تنضم سورينام وغيانا إلى جماعة دول أمريكا الجنوبية في حين ستحتفظ بعضويتها في الجماعة الكاريبية (انظر الفقرة ٣٣ أدناه).

٣١ - هناك تسليم على نطاق واسع بالحاجة إلى تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، غير أن العمل المشترك في هذا الصدد بطيء بوجه عام. على سبيل المثال، بعد أن قررت جماعة الأنديز في آب/أغسطس ١٩٩٦ تطوير شبكة اتصالاتها الساتلية الخاصة بها، استغرق الأمر أكثر من عقد قبل أن يتم نقل سائل مؤقت من موقعه إلى الموقع المداري

المحجوز له. وفي تلك الأثناء تم إعداد الإطار القانوني للتعاون وأنشئت شركة الأنديز المتعددة الجنسيات، وتتألف من ٤٤ شركة تقع مقارها في المنطقة.

### أمريكا الوسطى

٣٢ - لم تستطع دول أمريكا الوسطى الخمس تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء اتحاد جمركي بحلول عام ٢٠٠٣، غير أنها واءمت ما يزيد على ٩٠ في المائة من البنود الجمركية واتفقت على إبرام معاهدة بشأن الاستثمار والخدمات، وأنشأت آلية لتسوية المنازعات. وفي عام ٢٠٠٤، أزال السلفادور وغواتيمالا جميع القيود الموجودة على حدودها. والمنطقة ماضية بعزم إلى الأمام في سبيل التكامل الاقتصادي في الوقت التي تتفاوض فيه بشأن مقترحات الولايات المتحدة الرامية إلى إبرام اتفاق للتجارة الحرة في أمريكا الوسطى واتفاق الأمريكيتين للتجارة الحرة لإنشاء منطقة للتجارة الحرة في نصف الكرة الغربي.

### الجماعة الكاريبية

٣٣ - في نهاية عام ٢٠٠٥، ستصبح الجماعة الكاريبية المؤلفة من ١٥ عضوا السوق الواحدة والاقتصاد الواحد للجماعة الكاريبية وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أنشئت محكمة العدل الكاريبية في بورت - أوف - سين، ترينيداد وتوباغو، حيث حلت محل مجلس التاج البريطاني لتصبح محكمة الاستئناف النهائية لبلدان المنطقة. ومحكمة الكاريبي أيضا محكمة ابتدائية تقوم بتفسير وتطبيق معاهدة شاغواراماس المنقحة، وهي الميثاق التأسيسي للجماعة الكاريبية.

٣٤ - نظرا للتوجه المتعاظم لدى البلدان نحو تشكيل مجموعات دون إقليمية وإقليمية بغية مواجهة التحديات المشتركة، فلا بد من زيادة التنسيق فيما بين الخبراء وصناع القرار الأساسيين في أمانات هذه المجموعات.

### باء - التعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب

٣٥ - كان لدى البلدان النامية في عام ٢٠٠٤ فائض في الحساب الجاري الإجمالي يعادل ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٤، زاد احتياطها من النقد الأجنبي بمقدار ٣٧٨ بليون دولار ليصل إلى ما يقدر بمبلغ ١,٦ تريليون دولار، وهو أعلى مما كان في أي وقت مضى، وكان لدى الصين احتياطي بمبلغ ٦١٠ بلايين دولار، وللهند ١٢٥ بليون دولار<sup>(٥)</sup>. ولدى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية أيضا رصيد كبير من الاحتياطي.

٣٦ - وفي أعقاب "الأزمة المالية الآسيوية" التي حدثت في عام ١٩٩٧، قرر الأعضاء العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا (المعروفة معا باسم آسيان + ٣)، في اجتماع عقد في شيانغ ماي، تايلند، إنشاء مؤسسات إقليمية تكون عازلا يقيها من تكرر تدفقات الأموال من اقتصاداتها إلى الخارج، وهو ما كان قد أدى إلى تفاقم الأزمة. وقد حققت مبادرة شيانغ ماي تقدما كبيرا. وفي عام ٢٠٠٣ وافقت آسيان + ٣ على مواءمة السياسات والمعايير المالية والقواعد التنظيمية والمعاملات الضريبية. وأعقب ذلك إطلاق صندوق للسندات الآسيوية بمبلغ بليون دولار. وأطلق صندوق السندات الثاني (ABF2) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤<sup>(٦)</sup>. وتقوم مجموعة آسيان + ٣ بدراسة جدوى بشأن إنشاء صندوق مؤشر سندات لعموم آسيا وصندوق لأموال السندات من أجل توفير أدوات فعالة من حيث التكاليف ومتنوعة للمستثمرين. وهناك أيضا مشاورات بشأن إنشاء منطقة نقدية موحدة على غرار منطقة اليورو.

٣٧ - وتمثل الشبكة الوزارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون جهدا آخر من جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتمتع هذه الشبكة التي تمثل مجموعة من ٣٨ بلدا، حددها صندوق النقد الدولي في إطار مبادرته لعام ١٩٩٦ لتخفيف ديونها، مرتين كل سنة لتقييم أوضاعها وللتشاور. وقد وجه وزراء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في اجتماعهم الوزاري المعقود في مابوتو، في آذار/مارس ٢٠٠٥، نداء بتقديم المساعدة من أجل بناء قدرتهم على تحليل قدرات بلدانهم على تحمل الديون، وإقامة شبكة للعمل في هذا الصدد. ودعا الوزراء أيضا إلى توحيد المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات لتحقيق الاستفادة الفعالة من المعونات الإنمائية. واستجابة لنداءات وجهت بإلغاء الديون، تنازلت الصين والهند عن مبالغ كبيرة (٢,١ بليون دولار و ٥٠٠ مليون دولار، على التوالي) كانت بلدان نامية أخرى مدينة لها بها.

٣٨ - ويقدم عدد من البلدان النامية أيضا مساعدات في شكل منح فني حزينان/يونيه ٢٠٠٣، اتفق وزراء خارجية البرازيل وجنوب أفريقيا والهند، في اجتماع عقد في برازيليا، على إقامة منتدى للحوار لإجراء مشاورات حول مجموعة واسعة من المسائل. وأنشأوا مرفقا تمويليا تابعا لهذه البلدان الثلاثة الغرض منه تخفيف حدة الجوع والفقر، وتقوم بإدارته الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٩ - وهناك مجال يظل التعاون فيه فيما بين بلدان الجنوب محدودا وهو مجال معالجة التحويلات المالية التي يبعثها المهاجرون إلى البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن هذه التحويلات زادت بمقدار ١٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤، لتصل إلى ١٢٦ بليون دولار وقد جاء هذا بعد تحقق زيادة بلغت ١٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. وتلقت البلدان

المنخفضة الدخل ما يقرب من نصف الزيادة البالغة ٤١ بليون دولار في التحويلات الموجهة إلى البلدان النامية في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤. وتلقت منطقة جنوب آسيا أكبر قسط من هذا المبلغ (١٧ بليون دولار)، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٣ بليون دولار) ثم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (٧ بلايين دولار)<sup>(٧)</sup>. والتحويلات موزعة على نحو أكثر انتظاما من التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية. ويتلقى العديد من البلدان النامية الصغيرة أيضا تدفقات من التحويلات تعد كبيرة إذا حسبت جزءا من الناتج المحلي الإجمالي أو بحساب نصيب الفرد من الدخل؛ ومنها مثلا تونغنا وطاجيكستان ولبنان وليسوتو. ويمكن أن يركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على تحسين توافر البيانات الإحصائية وتحويل مسار المزيد من التحويلات إلى قنوات المصارف الرسمية، وخفض تكاليف تحويل الأموال (الذي يمكن أن تصل نسبته إلى ٢٠ في المائة من المبالغ المحولة الصغيرة).

### جيم تدفقات الاستثمار ورؤوس الأموال

٤٠ - أصبحت البلدان النامية تكتسب أهمية، لا بوصفها وجهة الاستثمار المباشر الأجنبي فحسب بل أيضا بوصفها من كبار الجهات المستثمرة الدولية. فقد بلغت حصتها من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ما مقداره ٣٧ بليون دولار في السنة في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣، أي ما يوازي تقريبا الإجمالي العالمي السنوي خلال النصف الأول من الثمانينات؛ وذهب ثلث هذا المبلغ تقريبا إلى بلدان نامية. وارتفع مجموع رصيد البلدان النامية من الاستثمار المباشر الأجنبي من ١٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٨٥٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، وكان نصفه تقريبا في نطاق بلدان الجنوب<sup>(٨)</sup>.

٤١ - وقد أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤، بأن آخر البحوث تشير إلى أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين بلدان الجنوب ارتفع خلال التسعينات بمعدلات أسرع من معدلات ارتفاع التدفقات بين الشمال والجنوب، وأن البلدان النامية حققت تكاملا ماليا فيما بينها أقوى مما كان معتقدا في السابق. ويكتسب هذا أهمية بوجه خاص بالنسبة للاقتصادات الصغيرة، لأن الشركات في البلدان النامية تجنح إلى الاستثمار في بلدان مساوية لبلداتها الأم أو أدنى منها في سلم التنمية.

٤٢ - وقد عمدت شركات البيع بالتجزئة في جنوب أفريقيا إلى التوسع في بلدان أفريقية أخرى بحثا عن فرص لم تتح لها محليا. وتوسعت الصناعات التحويلية الماليزية لتشمل إندونيسيا وفييت نام حيث الأجور أقل. واستثمرت الصين في مناجم الحديد ومصانع الفولاذ

في بيرو وفي مجال النفط في أنغولا والسودان. وأنشأت شركات تكنولوجيا المعلومات عمليات فيما يربو على اثني عشر بلدا، منها الصين.

٤٣ - وهناك عدة أسباب وراء هذه الانتعاشة الجديدة في تدفقات الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. أحدها أن الحكومات ظلت تدعم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج. فالصين تقدم تأمينات على الاستثمار وتخفيضات في الضرائب للشركات التي تستثمر في الخارج. وتشجع حكومات أخرى تدفقات الاستثمار ضمن إطار الاتفاقات الثنائية. وهناك ٦٥٣ معاهدة ثنائية للاستثمار بين بلدان نامية شملت في عام ٢٠٠٣ ما نسبته ٢٠ في المائة تقريبا من إجمالي الاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين بلدان الجنوب والبلدان التي تستأثر بأكبر التدفقات الخارجية للاستثمار المباشر الأجنبي هي من البلدان التي تستأثر بأكبر عدد من المعاهدات الثنائية للاستثمار، كإندونيسيا وسنغافورة وماليزيا.

٤٤ - أما تدفقات الاستثمار داخل أفريقيا فهي بدرجة رئيسية من جنوب أفريقيا. ويشكل انعدام الهياكل المؤسسية وانعدام القدرة عقبتين أمام تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار في حافظات الأوراق المالية داخل أفريقيا. فمعظم أسواق الأسهم في أفريقيا التي يتجاوز عددها ٢٠ سوقا، تعاني من نقص في رؤوس الأموال - فهي تمثل نحو ٧ في المائة من رؤوس أموال أسواق الأسهم الناشئة - ولا تضم إلا عددا ضئيلا من الشركات. غير أن سوق الأوراق المالية لجوهانسبرغ - وهي الأكبر في أفريقيا برؤوس أموال تبلغ ١٨٠ بليون دولار - والبورصة الإقليمية لثمان دول ناطقة باللغة الفرنسية في غرب أفريقيا تعملان بنشاط على تيسير الاستثمار الأجنبي.

## دال - التجارة الدولية

٤٥ - شكّلت البلدان النامية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي، إذ وصلت اتجاهها امتد على مدى عقدين ورفع حصتها من التجارة العالمية من نسبة ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة من المجموع العالمي. وارتفعت المصنوعات، كنسبة من صادرات البلدان النامية، من ٢٠ في المائة (١١٥ بليون دولار) سنة ١٩٨٠ إلى ٧٠ في المائة (١٣٠٠ بليون دولار) سنة ٢٠٠٠.

٤٦ - وتزايد حاليا التجارة فيما بين البلدان النامية بوتيرة أسرع من تجارتها مع البلدان المتقدمة النمو وهي تستأثر بأكثر من ٤٠ في المائة من مجموع تجارة الجنوب. وأخذت القوة الجماعية للبلدان النامية في التجارة الدولية تتزايد أيضا، كما يتجلى ذلك من نجاحها في إدراج مسألة الإعانات الزراعية التي تخلّ بأداء السوق على جدول أعمال جولة الدوحة من مفاوضات التجارة العالمية.

٤٧ - وتختلف صورة التجارة بين بلدان الجنوب اختلافا شديدا على الصعيد الإقليمي. فالنصف تقريبا من مجموع التجارة الآسيوية يتم الآن بين بلدان الجنوب. وفي أمريكا اللاتينية، تمثل التجارة بين بلدان الجنوب حوالي ١٥ في المائة من مجموع التجارة، التي تتعافى حاليا وبسرعة من الأزمة الاقتصادية الحادة التي حصلت في سنة ٢٠٠١. وتمثل التجارة بين البلدان الأفريقية حوالي ١١ في المائة فقط من مجموع التجارة، وهي أدنى نسبة بين مناطق العالم؛ غير أنها تضاغت منذ سنة ١٩٨٠.

٤٨ - وتطرح الطريق التقليدية المؤدية إلى زيادة حجم التجارة بين البلدان الأفريقية بتخفيض التعريفات صعوبات للعديد من البلدان لأنها تعتمد على رسوم الاستيراد لتحصيل جزء هام من إيرادات الحكومة. وهناك عوائق أخرى عديدة. فخمس سكان أفريقيا تقريبا يقطنون مناطق غير ساحلية (أي ضعف النسبة في آسيا وأمريكا اللاتينية)، ويقوم ثلث السكان فقط على بُعد لا يتجاوز ١٠٠ كيلومتر من البحر مقارنة بـ ٤٠ في المائة يقيمون في مناطق أخرى. كما أن الهياكل الأساسية المادية غير ملائمة أو منعدمة: فحجم الشحن بالسكك الحديدية في أفريقيا يقل عن ٢ في المائة من المجموع العالمي، فيما تبلغ طاقة الشحن البحري ١١ في المائة وتقل نسبة الشحن الجوي عن ١ في المائة.

### ثالثا - الاتجاهات والمسائل الآخذة في التطور في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

#### ألف - البلدان النامية

##### أفريقيا وآسيا

٤٩ - تذهب حاليا نسبة ١٦ في المائة تقريبا من صادرات أفريقيا إلى آسيا، وبخاصة إلى مقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا والصين والهند. وتزايد هذه الصادرات بمعدل سنوي يبلغ ١٠ في المائة. وتُعدّ الإمكانيات التي تتيح مزيدا من التوسع من الأهمية - ليس فقط في التجارة بل في العديد من المعاملات الأخرى - بحيث أصبحت معها الحاجة إلى استراتيجية شاملة أكثر بروزاً من أي وقت مضى.

٥٠ - وبحث اجتماعات مؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية - الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وآب/أغسطس ٢٠٠٤ الإمكانيات المتاحة قبل أن يتفق مؤتمر قمة القارتين المنعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في باندونغ، إندونيسيا على شراكة جديدة للاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية. وقد وضعت الاستراتيجية الجديدة مبادئ عامة للتعاون الآسيوي الأفريقي وحددت الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستتوقف استدامة الشراكة الاستراتيجية الجديدة على ثلاثة مستويات للتفاعل: منتدى حكومي دولي، والتفاعل فيما بين

المنظمات دون الإقليمية، والتفاعل فيما بين الناس، وخاصة في مجال الأعمال التجارية وفي الأوساط الأكاديمية وعلى مستوى المجتمع المدني.

٥١ - وعلى الصعيد المؤسسي، ستسترد العملية التعاونية الآسيوية الأفريقية بمؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات مرة كل أربع سنوات، وباجتماع لوزراء الخارجية مرة كل سنتين، وباجتماعات وزارية قطاعية وغيرها من الاجتماعات التقنية عند الاقتضاء. وقرر مؤتمر قمة الأعمال التجارية الذي اجتمع قبل مؤتمر قمة باندونغ أن يعقد بالاقتران مع مؤتمرات القمة السياسية المقبلة.

### آسيا وأمريكا اللاتينية

٥٢ - عقد منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية اجتماعه الوزاري الثاني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، حيث جمع بين ممثلي ١٠ من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأستراليا وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا واليابان و ١٧ بلدا من أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا). ويهدف منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلى تعزيز الحوار السياسي وتشجيع التعاون واستحداث شراكات جديدة. وأجرى المنتدى، منذ اجتماعه الأول في سانتياغو في آذار/مارس ٢٠٠١، مشاورات في ثلاثة أفرقة عاملة وشرع في العمل على شبة أكاديمية للمنتدى قصد المساعدة على التوعية الإقليمية.

### الدول العربية وأمريكا اللاتينية

٥٣ - عقد مؤتمر القمة العربي الأمريكي الجنوبي دورته الأولى في برازيليا، في أيار/مايو ٢٠٠٥، بحضور ممثلين عن ٣٤ دولة. وبصفة استثنائية، تلقى مؤتمر القمة قوة الدفع في الأصل من قطاع الأعمال التجارية، أي غرفة التجارة البرازيلية العربية، التي أنشأت وكالة للأنباء سنة ٢٠٠١، ألا وهي وكالة الأنباء البرازيلية العربية، لتعزيز الوعي الإقليمي. وقد كان للبرازيل، والتي تأوي غالبية الأمريكيين الجنوبيين المنحدرين من أصل عربي والبالغ عددهم ١٠ ملايين، نشاط تجاري مع المنطقة العربية بلغت قيمته ٨,٢ بلايين دولار سنة ٢٠٠٤، أي أنه زاد بنسبة ٥٠ في المائة عن سنة ٢٠٠٣؛ ويتوقع أن يرتفع إلى ١٥ بليون دولار في غضون سنتين آخرين. ووقع اتفاق للتفاوض بشأن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ومجلس التعاون الخليجي أثناء مؤتمر القمة.

## أفريقيا وأمريكا اللاتينية

٥٤ - تم التوصل خلال أول مؤتمر لوزراء الطاقة بأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤، إلى اتفاق للشروع في العمل المشترك. وأسفرت مذكرة تفاهم لاحقة بين منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة ولجنة الطاقة الأفريقية عن إطلاق عملية تعاون واسعة تشمل بناء القدرات والبحث والدعم التقني. واتفق الكيانان على توحيد الأساليب والتكنولوجيات المستخدمة وتبادل المعلومات قصد تشجيع التكامل بين المنطقتين.

٥٥ - وأنشئ برنامج إيصال الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب بعد أن أوصى بإحداثه المؤتمر الأول لقمة الجنوب (هافانا، سنة ٢٠٠٠). ويعمل انطلاقاً من مقره في أبوجا، وبمشاركة بوتسوانا والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجنوب أفريقيا وكوبا ونيجيريا، على توفير خدمات الرعاية الصحية للبلدان إذا طلبت ذلك. وقد جرى حتى الآن نشر موظفين من الجمهورية العربية الليبية وكوبا ونيجيريا إلى بنن وبوركينا فاسو وتشاد وسيراليون وغامبيا وغينيا ومالي والنيجر. وما زالت طلبات وردت من عدد من البلدان الأخرى في انتظار أن يُنظر فيها.

## مبادرات القارات الثلاث

٥٦ - بدأت مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في التعاون على جبهة عريضة، بما في ذلك قطاعات النقل والصحة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات، بغرض مساعدة بلدان نامية أخرى على أساس التعاون بين بلدان الجنوب. وبحلول موعد الاجتماع الوزاري الثالث للمجموعة (كيب تاون، جنوب أفريقيا، آذار/مارس ٢٠٠٥)، كانت قد عقدت اتفاقات تجارة تفضيلية بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، وبين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والهند. وقد بدأت مباحثات في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن اتفاق تجاري بين الهند والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. وأنشئ مجلس للأعمال التجارية تابع للمجموعة، يضم الغرف الكبرى للتجارة والصناعة للبلدان الثلاثة.

## التعاون في قطاع الطاقة

٥٧ - تستأثر البلدان النامية (بما فيها البلدان المنتمية لرابطة الدول المستقلة) بالجزء الأكبر من صادرات النفط في العالم. وتمثل أيضاً حوالي ٤٠ في المائة من الاستهلاك العالمي من

النفط، وهذا الرقم آخذ في الارتفاع بسرعة. ويتخذ كل من البلدان المنتجة والمستهلكة خطوات للتعامل مع الأوضاع الناشئة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٨ - وقد وقع رؤساء الأرجنتين والبرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية في أيار/مايو ٢٠٠٥ اتفاقاً للتعاون في قطاع الطاقة أنشئ بموجبه بتروسول (Petrosul). ويشمل الاتفاق شركات بين شركات النفط التي تملكها الدولة في البلدان الثلاثة في مشاريع للتنقيب عن النفط وتكريره ونقله وكذا بناء السفن. وناقش الرؤساء الثلاثة أيضاً خيارات التمويل بالنسبة للشركات الحكومية الثلاث.

٥٩ - وناقش خبراء من البرازيل والصين والهند، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، مقترحاً بإنشاء صناعة تضم شركات خدمات الطاقة بغرض خفض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في قطاع الطاقة بشكل كبير. وعقد الاجتماع في إطار "مشروع تحقيق كفاءة الطاقة للبلدان الثلاثة"، وهي شراكة بين البنك الدولي ومركز ريزو المعني بالطاقة والمناخ والتنمية المستدامة الذي يوجد مقره في الدانمرك والتابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذا مؤسسات في البرازيل والصين والهند، تهدف أساساً إلى تبادل أفضل الممارسات للتقليل من انبعاثات غاز الدفيئة. ويتوقع أن تزيد البلدان الثلاثة استخدامها للطاقة وإنتاجها لغازات الدفيئة بأكثر من الضعف على مدى السنوات العشرين المقبلة.

### البرامج الوطنية

٦٠ - وسّعت عدة بلدان نامية برامجها الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب نتيجة لزيادة التكامل الإقليمي. وعزز عدد من البلدان النامية المحورية في آسيا وأمريكا اللاتينية أيضاً تعاونه مع بلدان أفريقية على وجه التحديد. غير أنه لا تتوفر معلومات كافية لمعرفة ما إذا كانت البلدان الأكثر فقراً، خاصة في أفريقيا، قد وضعت استراتيجيات وطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تلزمها كي تستفيد استفادة كاملة من الترتيبات الإقليمية والأقليمية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهكذا، من الأساسي بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى سياسات واستراتيجيات وطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن توجد آليات من أجل التنسيق الفعال للعلاقات فيما بين بلدان الجنوب على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والأقليمي.

## باء - البلدان المتقدمة النمو

٦١ - ما فتئت البلدان المتقدمة النمو تدعم بقوة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فكل من الاتحاد الأوروبي واليابان وهولندا وبلدان الشمال الأوروبي والولايات المتحدة قدم تمويلًا هامًا للعديد من المشاريع المذكورة آنفاً. وقد عزز اجتماع شباط/فبراير ٢٠٠٥ الذي نظمته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاوننا أوثق بين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان النامية التي تقدم المساعدة لبلدان أخرى من الجنوب. وقد اتفق المشاركون في الاجتماع على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يحسّن كفاءة المعونات وفعاليتها بالتشديد على الملكية والشراكات الشاملة.

٦٢ - وقد اضطلعت مجموعة الثمانية بمبادرات ذات صلة بالتعاون الثلاثي. تتمثل إحدهما في منتدى الشراكة الأفريقية، الذي اجتمع عدة مرات منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وضمّ الممثلين الشخصيين لقادة مجموعة الثمانية وغيرهم من مقدمي المعونات، ولجنة التنفيذ التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي تتألف من ٢٠ عضواً، وممثلين عن المجتمع المدني الأفريقي والمنظمات الدولية. والهدف من المنتدى هو زيادة الشفافية والتخطيط للعمل بشأن عدد من المواضيع الرئيسية، منها الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتركز الشراكة من أجل تحقيق التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، وهي مبادرة اتخذت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المنعقد سنة ٢٠٠٤، تركّز أساساً على إصلاح الإدارة السياسية والاقتصادية.

٦٣ - واليابان رائدة في مجال التعاون الثلاثي. فقد عقد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا دورته الثالثة سنة ٢٠٠٣، التي أسفرت، مثل سابقاتها، عن متابعة هامة. فعلى سبيل المثال، عقدت ماليزيا واليابان المنتدى المشترك بين القطاعين العام والخاص في آسيا وأفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٤ قصد الإعداد للمؤتمر الآسيوي الأفريقي المعني بالتجارة والاستثمار المنبثق عن مؤتمر طوكيو والمنعقد في تلك السنة، حيث جمع قادة القطاع المصرفي وقطاع الأعمال من القارتين. كما أنشئ المركز الآسيوي الأفريقي لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في كوالالمبور، بدعم من اليابان وإسهام تقني من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ويعمل برنامج متطوعي مؤتمر طوكيو على إيفاد أعداد متزايدة من الخبراء الآسيويين إلى أفريقيا.

٦٤ - ومن بين الذين يقدمون الدعم للتعاون الثلاثي منذ أمد بعيد المركز الأوروبي للترابط والتضامن العالميين، واسمه الشائع مركز الشمال - الجنوب، وقد أنشأه مجلس أوروبا سنة

١٩٨٩. وتشتمل عملياته للحوار بين أوروبا وأفريقيا والحوار بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط على عناصر من التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٥ - وتقدم بلدان الشمال الأوروبي دعماً طويل الأجل لبرامج إقليمية في مجال البحث الزراعي تربط بين الخبراء والمؤسسات في الجنوب الأفريقي وفي شرق ووسط أفريقيا. منها على سبيل المثال، رابطة تعزيز البحوث الزراعية في شرق ووسط أفريقيا التي تدير ١٦ شبكة من الباحثين ومكاتب الإرشاد تُعنى بالمحاصيل الغذائية الرئيسية في المنطقة.

٦٦ - وقد ينطوي صنف جديد تماماً من التعاون الثلاثي في تقديم دعم هام لبناء القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام. ويتوخى أعضاء مجموعة الثمانية تقديم الدعم اللازم لتدريب ٧٥ ٠٠٠ أفريقي على مدى خمس سنوات من أجل أنشطة حفظ السلام.

## جيم - جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٦٧ - لقد أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب يطغى الآن على أنشطة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، غير أن من الصعب تقديم لمحة عامة لأن التوحيد يكاد ينعدم في المعلومات المتوفرة من الوكالات المختلفة. ومنذ أن أثيرت هذه المسألة لأول مرة على مستوى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب سنة ٢٠٠٣، طرأ بعض التحسن. ونشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ وجامعة الأمم المتحدة الدراسات الرئيسية عن التكامل الإقليمي سنة ٢٠٠٤، كما أبرز البنك الدولي أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقاريره لسنة ٢٠٠٥ عن التدفقات المالية والتجارة<sup>(٩)</sup>. وأدرجت منظمة التجارة العالمية استنتاجات هامة بخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أول إصدار لها لتقرير التجارة العالمية سنة ٢٠٠٣<sup>(١٠)</sup>.

٦٨ - وكان لتزايد الكفاءة والقدرات لدى البلدان النامية ولفعالية تكلفة المبادرات الإقليمية أثر واسع على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، والإغاثة الإنسانية، والسلام والأمن. وقد زاد الاعتماد في كافة المجالات خلال السنوات الأخيرة على الأطراف الفاعلة والترتيبات والقدرات الإقليمية. واضطلع كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمسؤوليات في مجال السلم والأمن كانت تؤول تلقائياً في العقود الماضية إلى كيانات من خارج المنطقة.

٦٩ - وعلى الرغم من مؤشرات التقدم هذه، فإن بروز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل واضح في البرامج المتعددة الأطراف ما زال ضعيفاً على العموم، مما يعرقل زيادة

التنسيق والتلاحم. وتعكس الفقرات الآتية تنوع مشاركة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتؤكد أكثر على الحاجة إلى تحسين المعلومات والتحليل.

٧٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - قرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أن يدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن "العوامل الحافزة للتنمية الفعالة" في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، جاعلا منه بذلك عنصرا شاملا لجميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي. ويشير تحليل أوّلي للبيانات المقدمة من المكاتب القطرية إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يبرز بدرجة أكبر في أفريقيا في رفع تحدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز الحكم الديمقراطي. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يستخدم ذلك التعاون أكثر ما يستخدم في منع وقوع الأزمات وتحقيق التعافي وفي التعامل مع الطاقة والبيئة. وفي أمريكا اللاتينية، تتمثل أهم مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منع وقوع الأزمات وتحقيق التعافي وفي تعزيز الحكم الديمقراطي.

٧١ - الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب - يشمل إطار التعاون الثالث (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، الذي يغطي أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرنامج الإنمائي، ثلاثة تحولات مهمة تعكس الدروس المستفادة من تنفيذ أطر العمل السابقة. ونتيجة لذلك، ستتجاوز الوحدة الخاصة مجال الدعوة إلى التشديد على تنفيذ خطط العمل. وستركز أكثر على الأهداف الإنمائية للألفية، مع التشديد على استخدام القطاع الخاص من أجل تلبية الاحتياجات التي تحظى بالأولوية لدى أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية. وستُحول الوحدة الخاصة أيضاً لتصبح مركزاً أكثر فعالية لإدارة المعارف فيما بين بلدان الجنوب، ميسرة سبل الوصول إلى جملة أمور من بينها، قوائم خبراء بلدان الجنوب، وأفضل الممارسات والحلول المستوحاة من تجارب بلدان الجنوب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٢ - وتضمنت خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب جزءاً هاماً من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحث مؤتمر القمة على تدعيم الوحدة الخاصة بوصفها "كيانا مستقلاً وجهة تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة" لتمكينها من الاضطلاع بجميع الأنشطة المسندة إليها، بما في ذلك تعبئة الموارد للتعاون فيما بين البلدان النامية. وطلب مؤتمر القمة أيضاً أن تقوم الوحدة بما يلي:

(أ) إعداد تقرير سنوي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالاشتراك مع مركز

الجنوب وبالتشاور مع رئيس مجموعة الـ ٧٧؛

(ب) توفير الدعم، بالتعاون مع مركز الجنوب، لإنشاء شبكة من مراكز الامتياز للمؤسسات العلمية والتكنولوجية الموجودة في البلدان النامية بهدف تيسير التفاعل بين العلماء والمهندسين والاستفادة إلى أقصى حد من المرافق البحثية المتاحة؛

(ج) توفير المساعدة، بالشراكة مع مجموعة الـ ٢٤ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في المشاورات المتعلقة بعقد اجتماع لخبراء ماليين والبنك المركزي و/أو خبراء آخرين لمواصلة النظر في إنشاء مصرف للتجارة والتنمية لبلدان الجنوب.

٧٣ - ومن أجل معالجة شحة التمويل بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أنشأ مؤتمر القمة الثاني صندوقاً للتنمية والمساعدة الإنسانية لصالح الجنوب أسند إليه ولاية واسعة النطاق وحصل الصندوق على مساهمات أولية من قطر (٢٠ مليون دولار) والصين والهند (مليوني دولار من كل منهما). ودعيت البلدان الأخرى القادرة على المساهمة بتبرعات إلى القيام بذلك.

٧٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) - أعلن تقرير أعدته أمانة الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية<sup>(١١)</sup> (ساو باولو، البرازيل، حزيران/يونيه ٢٠٠٤) عن تشكيل "جغرافيا جديدة للتجارة الدولية" تقوم على أساس التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وخلال المؤتمر، شرعت البلدان النامية في جولة المفاوضات الثالثة في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وهي عملية سيقوم فيها الأونكتاد بدور استشاري رئيسي. ووصلت التجارة بين البلدان الأعضاء في النظام العالمي للأفضليات التجارية بالفعل إلى ما يقارب تريليوني دولار أو حوالي ٥٥ في المائة من التجارة الدولية لجميع البلدان النامية<sup>(١٢)</sup>. ويتتبع تقرير الاستثمارات العالمية السنوي الصادر عن الأونكتاد تدفقات الاستثمارات العالمية، بما في ذلك التدفقات إلى البلدان النامية ومنها وفيما بينها.

٧٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أيد مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد استراتيجية جديدة لبناء القدرات تهدف إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى استحداث وتعزيز قاعدة المهارات اللازمة للمشاركة في المفاوضات التجارية الإقليمية والدولية. وستنطوي الاستراتيجية الجديدة على تعميم أنشطة التدريب ضمن مجموعات تكامل إقليمية لتوفير الدعم بصورة خاصة إلى أقل البلدان نمواً. وستسعى إلى تحسين فعالية العمليات وتدعيم التفاعل بين المؤسسات الإقليمية من خلال التركيز على عدة مبادرات، بما في ذلك تدريب المدربين وإنشاء شبكات لتبادل الخبرات.

٧٦ - مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية - يدير مركز التجارة الدولية برنامجا لتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب يركز على الجمع بين المشترين والبائعين في إطار مؤتمرات إقليمية وأقاليمية تتمتع بتحضير جيد. ويوفر نظام التحليل التجاري المستخدم في الحواسيب الشخصية الذي وضعه المركز والمتاح في شكل أقراص مدمجة البيانات عن حالة الأسواق وتوافر المنتجات التي يحتاج إليها رجال الأعمال لاستقصاء فرص التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٧٧ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) - يشمل برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المضطلع به برعاية اليونيدو وشركائها الهند (مساكن منخفضة التكلفة)، وماليزيا (التكنولوجيا والاستثمار)، واليابان وأمانة الكمنولث (تعاون مثلثي في الحالتين). ويعمل "برنامج الإنتاج الأنظف" التابع لليونيدو من خلال شبكة من المراكز تغطي ٣٠ بلدا.

٧٨ - البنك الدولي - يستخدم البنك الدولي عناصر من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العديد من مشاريعه. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، عقد مؤتمرا دوليا بشأن الحد من الفقر في شانغهاي، بالصين اعتمد خلاله برنامج شانغهاي للحد من الفقر. وشدد "توافق آراء شانغهاي" على أهمية دور الدولة فضلا عن الأسواق الحرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وركز على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز جهود الحد من الفقر.

٧٩ - منظمة الطيران المدني الدولي - إن معظم الأنشطة التنفيذية للمنظمة هي في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب إذ يضطلع ببرنامج مساعدة تقنية على أساس إقليمي وتوفر تمويله بالكامل تقريبا (٩٥ في المائة) البلدان المستفيدة. وقد ورد بعض من التمويل من مصارف إقليمية إقليمية، والمفوضية الأوروبية، وإدارة الطيران الفيدرالي للولايات المتحدة، والقطاع الخاص (شركات إيربوس، وبوينغ وجنرال إلكتريك).

٨٠ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) - يعتبر برنامج الفاو الخاص للأمن الغذائي أيضا بوصفه المنظم الرئيسي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولدراسة التوقعات الحرجية لأفريقيا، اللذين تم إعدادهما من خلال مشاورات مكثفة مع الحكومات والذي يساعد البلدان النامية في الاستفادة معا من الخبراء الزراعيين بالنسبة لجميع الجوانب الزراعية، مثالا لنجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا البرنامج، الذي شُرع فيه في عام ١٩٩٤. بمشاركة ١٥ بلدا وبميزانية بلغت ٣,٥ ملايين دولار، يشمل حاليا ١٠٢ من البلدان وتبلغ ميزانيته ٥٠٠ مليون

دولار تساهم في ما يزيد عن نصفها البلدان النامية. ويعزز النهج المجتمعي الذي يعتمد عليه البرنامج في ٢٠ بلدا كجزء من جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للقضاء على الجوع البالغ بحلول عام ٢٠١٥.

٨١ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - يعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمرا أساسيا لبرامج اليونسكو مثل برنامج البحار الإقليمية، والتعليم من أجل الجميع، والإنسان والمحيط الحيوي. فعلى سبيل المثال، تدعم البرنامج الأخير مجموعة متنوعة من الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية بدعم من مكاتب اليونسكو الإقليمية. وقد نظمت اليونسكو بوصفها جهة تعاون وثيق مع الحكومات الأفريقية في الجانب التعليمي من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ثلاثة مؤتمرات دون إقليمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ جمعت خلالها بين وزراء التربية لمناقشة أفضل استراتيجيات لاستخدام التعليم كأداة فعالة لتحقيق التكامل الإقليمي.

٨٢ - جامعة الأمم المتحدة - انطوت أنشطة الجامعة لصالح بلدان الجنوب، التي أدرجت في الميزانية على هذا النحو، على برنامجي تدريب في مجال الإدارة الحرجية وتقييم التنمية المستدامة. إلا أن معظم أنشطة الجامعة تنطوي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب حيث أنهما تشرك الأفراد والمؤسسات من البلدان النامية وتركز على المسائل التي تعتبرها حكومتها مدعاة هامة للقلق.

## دال - القطاع الخاص

٨٣ - نظرا إلى أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الخارج بلغ ٨٥٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، فإن الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية أصبحت جهات فاعلة دولية هامة. وفي بعض القطاعات، أنشأت شبكتها الخاصة للتفاعل الدولي. وخلال السنوات الـ ١٥ الماضية، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الخارج من البلدان النامية بصورة أسرع مقارنة بالبلدان المتقدمة. وأنشأت ماليزيا، وجمهورية كوريا وسنغافورة سجلات متابعة وبدأت بذلك مؤخرا شيلي، والمكسيك، وجنوب أفريقيا تليها البرازيل والصين والهند. وأبلغت الأونكتاد في عام ٢٠٠٤ أن الدور الأجنبي المتزايد لشركات الجنوب لا يحظى بالقدر الكافي من اهتمام حكومات بلدان الجنوب بالرغم من أن هذا الجانب من اندماج بلدانها في الاقتصاد العالمي من شأنه أن يمثل "تحديا سيتعين على عدد متزايد من الحكومات مواجهته"<sup>(١٣)</sup>.

٨٤ - وترأست الشركات الآسيوية ميدان الاستثمار في الخارج. وفي عام ٢٠٠٣، بلغت استثماراتها في البلدان الأجنبية ٦٣٥ بليون دولار أي أكثر من النصف في بلدان نامية أخرى.

وأصبحت الشركات الصينية من المستثمرين الهامين في الخارج. لا سيما في قطاع الطاقة، حيث ارتفع متوسط التدفقات السنوية من ٤٥٠ مليون دولار في الثمانينات إلى بليون دولار في التسعينات؛ وفي نهاية ٢٠٠٣، قدر رصيد الصين من الاستثمار المباشر الأجنبي بحوالي ٣٧ بليون دولار. ولم توجه الاستثمارات نحو البلدان الآسيوية فحسب، بل أيضا نحو أفريقيا وأمريكا اللاتينية<sup>(١٤)</sup>. وتحتل الصين المرتبة ٨٥ في فهرس الأونكتاد لأداء تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي نحو الخارج للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ أي في منتصف قائمة البلدان البالغ عددها ١٨٣ بلدا.

٨٥ - وتسارعت بمدة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي من الهند التي احتلت المرتبة ٦١ في نفس الفهرس في السنتين الماضيتين إذ خففت الحكومة من حدة القيود وشهدت شركات البرمجيات وآلات المكالمات الهاتفية بالقطع النقدية توسعا في الخارج. وينصب حوالي نصف الاستثمارات الهندية في بلدان نامية أخرى. وبالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات استهدفت الاستثمارات قطاع الطاقة والتصنيع (المشروبات، ومكيفات الهواء، والمستحضرات الصيدلانية) والخدمات مثل السياحة والنقل.

٨٦ - وبرزت شركات جنوب أفريقيا كجهات فاعلة دولية هامة في بعض القطاعات. وأصبحت شركة أنغلو غولد المحدودة أكبر منتج للذهب عالميا عندما حصلت على مناجم أشانتي للذهب في غانا في عام ٢٠٠٣. وسجلت شركة Anglo American plc إيرادات قياسية بلغت ٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ - مما يمثل زيادة بنسبة ٥٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٣ - ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى عملياتها في مجال الفلزات البخرسة في جنوب أمريكا، التي تلبى الطلبات الضخمة من الصين. وتستكشف شركات جنوب أفريقيا ترسبات الغاز الطبيعي في بوليفيا والنفط في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وداخل أفريقيا، تعاقدت الشركة الاندماجية إسكوم لإدارة شركة الإمداد بالكهرباء في تنزانيا والمحطة الرئيسية للطاقة في زمبابوي. كما تعاقدت أيضا للاضطلاع بمهام تصليح وإنعاش هيئة الطاقة الوطنية النيجيرية.

٨٧ - وفي أمريكا اللاتينية، وفرت شركة التنمية الأندية مثلا على النجاح فريدا من نوعه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد أنشئت بموجب اتفاق في شباط/فبراير ١٩٦٨ كمصرف ووكالة متعددة الأغراض لتعزيز عملية التنمية والتكامل الأندية وزاد رأسمالها المكتتب الأولي البالغ ٢٥ مليون دولار ليصبح ٢,٣٦ بليون دولار في حين ارتفع رأس المال المصرح به من ١٠٠ مليون دولار إلى ٥ بلايين دولار. والمكتتبون في الشركة لا يشملون الحكومات فقط بل أيضا ١٦ مصرفا من القطاع الخاص في المنطقة.

٨٨ - وأصبح القطاع الخاص المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية. ونظرا إلى اعتبار الافتقار إلى الموارد من القيود المفروضة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة للتغلب على هذه العقبة التي تعيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## هاء - المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

٨٩ - فتحت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مجالا جديدا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقد يسرت ذلك تكنولوجيات الاتصالات والإعلام الجديدة. وقد سمحت شبكة الإنترنت والشبكة العالمية للأفراد ومنظمات المجتمع المدني من إقامة شبكات اتصال ما بين المناطق ونشأت عن ذلك عمليات اتصال بين الناس دون سابقة تاريخية. ومثال على ذلك شبكة الرصد الاجتماعي التي برزت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥. ومن خلال أمانة دولية في مونتيفيديو، تصدر الشبكة تقريرا سنويا يوفر منظورا قويا للبلدان النامية بالنسبة للتطورات الدولية.

٩٠ - وثمة مثلا أكثر حداثة هو الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشأة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ خلال اجتماع ضم ٣٠٠ ناشط من ٥٠ بلدا في شيانغ مي، بتايلند بعد عملية توعية وإرشاد دامت سنتين على الشبكة العالمية. والموظفون الذين يمثلون هياكل الإدارة لشبكة الرصد الاجتماعي والشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هم أساسا من الجنوب.

٩١ - والمنظمات القديمة مثل شبكة العالم الثالث، وأكاديمية العالم الثالث للعلوم (المعاد تسميتها حاليا أكاديمية العلوم للعالم النامي مع الإبقاء على اللفظة الأوتلية (TWAS)، وشبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية لا تزال توفر خدمات حيوية.

٩٢ - وتعاونت أكاديمية العلوم للعالم النامي وشبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية لإصدار الطبعة الثالثة من الكتاب Profiles of Institutions for Scientific Exchange and Training in the South، وهو كتاب يبين قدرات ما يزيد عن ٥٠٠ مؤسسة بحثية بارزة في العالم النامي. وظلت أكاديمية العلوم للعالم النامي تحصل على دعم قوي من البلدان النامية التي تتمتع بقدرات علمية متطورة بدرجة كبيرة. وفي عام ٢٠٠٤، أعلنت كل من البرازيل والصين والهند أنها ستمنح ٥٠ زمالة سنويا من خلال أكاديمية العلوم للعالم النامي لعلماء من بلدان نامية أخرى.

٩٣ - وفي أفريقيا، تنتمي منظمات المجتمع المدني إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي المؤلف من ١٥٠ عضواً. والتركيز القوي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الحكم الديمقراطي يزيد من تمكين المنظمات غير الحكومية. وعلى المستوى دون الإقليمي، تمثلت مبادرة بارزة في منتدى المنظمات غير الحكومية - منظمات المجتمع المدني التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والذي نظّمته في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مجموعات من المجتمع المدني من إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجيبوتي، والسودان، والصومال. وسيعالج المنتدى جميع المشاكل التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الصراع المسلح، والتدهور البيئي الحاد، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانتشار الأسلحة الصغيرة والافتقار إلى الأمن.

٩٤ - وتمثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بوصفها جهات فاعلة جديدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فرصة لجعل نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للتنمية يشمل مجموعة واسعة من المسائل، مما يوفر أداة ربط بين برنامج التنمية العالمي وأولويات الجهات الفاعلة على مختلف المستويات، بما في ذلك المجتمعات المحلية.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٩٥ - إن توافق الآراء الناشئ بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن قيمة نهج التعاون بين بلدان الجنوب بالنسبة للتنمية يوفر فرصة فريدة للمجتمع الدولي من أجل تعزيز المبادرات بين بلدان الجنوب والمبادرات المثلثية التي تتطلب تعبئة موارد تكميلية من الشمال والجنوب. بما يتماشى وروح توافق آراء موننتيري بشأن تمويل التنمية. وينبغي تدعيم استراتيجيات وآليات تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية الاستفادة الكاملة من الزخم الجديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلثي.

٩٦ - وتعتمد مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة بصورة متزايدة على الخبراء والمؤسسات من الجنوب نظراً لعنصر الفعالية من حيث التكلفة ومعرفتهم المباشرة للمسائل والحلول الإنمائية في الجنوب. ومن أجل استغلال قدرات الجنوب إلى أقصى حد، ينبغي أن تضع منظومة الأمم المتحدة نهجاً أكثر تنسيقاً للتعرف والإفادة من العدد المتزايد من الخبراء والمؤسسات المتمتعين بشهرة عالمية في البلدان النامية بالتنسيق مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي ينبغي تدعيمها لتصبح جهة التنسيق بالأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب.

٩٧ - وفيما يصبح القطاع الخاص المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية، ينبغي بذل الجهود لتوسيع وتدعيم آليات شراكة بين القطاعين العام والخاص تكون ابتكارية ومستدامة ذاتيا كوسيلة للتغلب على العقبات التي تعيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٨ - وأنشئت التكتلات التجارية وغيرها من التحالفات التعاونية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي في الجنوب لتدعيم المجموعات الصغيرة دون الإقليمية كاستجابة استراتيجية للتحديات الناشئة عن العولمة. ومن أجل أن تستفيد هذه المجموعات من معارف وخبرات بعضها البعض، ينبغي إنشاء آليات لتحسين التنسيق بين الخبراء وصانعي السياسات في أماناتها.

٩٩ - وبالاتناد إلى توافق دولي للآراء بشأن الحاجة إلى جعل برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتماشى مع إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة يتعين على البلدان التي تسعى إلى تركيز الموارد الشحيحة على مجموعة واقعية من الأهداف أن تعتمد هذا النوع من التركيز الاستراتيجي لإعلان الألفية في تخطيطها الإنمائي دون المساس بالأولويات الناشئة عن ظروفها الإنمائية الفريدة.

#### الحواشي

- (١) انظر "تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب التراجع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها: التقرير المرحلي للأمين العام" (A/59/285)، الفقرة ٣.
- (٢) تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (A/2005/285)، الفقرتان ٧ و ٩.
- (٣) Food and Agriculture Organization of the United Nations, NEPAD Comprehensive Africa Agriculture Development Programme, chap. 3, sect. 3.1, text box 5, November 2002. Available at [http://www.fao.org/documents/show\\_cdr.asp?url\\_file=/docrep/005/Y6831E/y6831e-04.htm](http://www.fao.org/documents/show_cdr.asp?url_file=/docrep/005/Y6831E/y6831e-04.htm).
- (٤) انظر Inter Press Service News Agency report of 7 December 2004 available at <http://www.ipsnews.net/interna.asp?idnews=26583>.
- (٥) World Bank, *Global Development Finance: Mobilizing Finance and Managing Vulnerability*. Vol. I: Analysis and Statistical Appendix 2005, pp. 57-58. Available at <http://siteresources.worldbank.org/INTGDF2005/Resources/gdf05complete.pdf>.
- (٦) انظر Asian Development Bank Institute e-newsline of 13 May 2005.
- (٧) World Bank, *Global Development Finance: Mobilizing Finance and Managing Vulnerability*. Vol. I: Analysis and Statistical Appendix 2005, p. 28. Available at <http://siteresources.worldbank.org/INTGDF2005/Resources/gdf05complete.pdf>.
- (٨) United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2004* (New York and Geneva, United Nations, 2004), p. 19 ff.

- 
- World Bank, *Global Development Finance 2005: Mobilizing Finance and Managing* انظر مثلاً (٩)  
. *Vulnerability. Vol. I: Analysis and Statistical Appendix 2005*, pp. 99-102
- World Trade Organization, *World Trade Report 2003*, pp. 22-32. Available at (١٠)  
. [http://www.wto.org/english/res\\_e/booksp\\_e/anrep\\_e/wtr03\\_e.pdf](http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/wtr03_e.pdf)
- United Nations Conference on Trade and Development, "New geography of international trade: (١١)  
. South-South cooperation in an increasingly interdependent world" (TD/404), 4 June 2004
- UNCTAD/PRESS/PR/SPA/2004/010 of 17 June 2004. Available at انظر (١٢)  
. <http://www.unctad.org/Templates/webflyer.asp?docid=4913&intItemID=2807&lang=1>
- United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2004* (New (١٣)  
. York and Geneva, United Nations, 2004), p. 29
- .bid., p. 25 ff (١٤)
-